اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا " الآسيان"

أ. موالدي سليم *

ملخص:

يشكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية وذلك لما يمثله الاستثمار الوافد من أهمية في دفع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو، وأصبحت اتفاقيات التكامل الإقليمي تلعب دورا محوريا في هذا الإطار وذلك لما توفره من عوامل جذب كاتساع حجم السوق، وتوفر اليد عاملة، واتساع مجال التحرير فيها وشموله مجالات مختلفة، وتعتبر الآسيان مثالا جيدا في هذا الإطار حيث أصبحت تشكل إحدى أهم مناطق الجذب للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال إبراز التوجهات الجديدة لاتفاقيات التكامل الإقليمي وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé :

L'attractivité de l'investissement étranger direct constitue l'un des principaux défit que fait face les pays en voie de développement. Pour ce qui est l'investissement, il joue un rôle important en matière d'appui au développement économique et à l'amélioration de la croissance, ce qui renvoie aux implications que jouent les accords d'intégration régionale en matière d'attraction, tels que l'accroissement des marchés, les opportunités pour la main d'œuvre, la progression et les libéralisations dans des différents aspects. La ligue du Sud-Est asiatique est un bon exemple, car elle est devenue l'une des plus importantes zones qui attire l'investissement étranger direct à l'échelle mondiale, c'est ce que nous allons aborder dans cette étude portant sur les nouvelles orientations relatives aux accords d'intégration régionale, de l'attractivité de l'investissement et du rôle du conglomérat asiatique dans ce contexte.

تمهيد:

* أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة خميس مليانة - الجزائر.

تعتمد قدرة التجمعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على محددات مختلفة ترتبط بمجموعة من المتغيرات الإقليمية والوطنية أهمها اتساع حجم السوق، اتساع نطاق التحرير،وتسهيل إجراءات الاستثمار وموائمته للسياسات الدولية، وتشكل رابطة الآسيان احد النماذج المهمة التي بنت سياستها على التوجه للخارج كعامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنعالجه من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي:

- التوجهات الجديدة لاتفاقيات التكامل الإقليمي،
- الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقيات التكامل الإقليمي،
- دور رابطة الآسيان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- التوجهات الجديدة لاتفاقيات التكامل الإقليمي:

غالبا ما ترتبط اتفاقيات التكامل الإقليمي في ذهن العامة بتحرير تجارة السلع عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية أو إزالتها وكانت مسألة تخفيض التعريفة مسألة هامة في الماضي حينما كانت مستويات التعريفة مرتفعة وتمثل عائق مهم أمام الدول الراغبة في دخول أسواق مختلفة، ولكن الوضع تغير اليوم حيث انخفضت التعريفة الجمركية بشكل كبير على أغلبية السلع في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال فإن التعريفة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لا تزيد عن 4%[1]، وهذا ما يقلل من بريق اتفاقيات التكامل الإقليمي المرتبط بتحرير التجارة عن طريق إزالة التعريفة الجمركية، وهذا ما أدى إلى بروز جيل جديد من اتفاقيات التكامل الإقليـــمـــــــــــــي

" تعرف بالإقليمية الجديدة* " تهدف إلى تعميق التكامل تتميز باللجوء المتزايد للتحرير في قطاعات مختلفة، وشموله مواضيع لم تعالج جزئيا أو كليا في إطار المنظمة

[1] احمد رفيق غنيم، حول تحرير التجارة، من الموقع www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp، تم التحميل بتاريخ 25 مارس 2012.

* لقد شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة في إطارها ألتنظيري ارتبطت بالتحولات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، والتوجهات التي سادت بين الأقاليم والدول ويلاحظ ذلك من خلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينات وهي الفترات التي رافقت البناء الأوربي بدء بمنطقة التجارة الحرة ووصولا إلى الاتحاد الأوربي، وهو ما اصطلح عليه بالإقليمية القديمة، تلتها عدة تطورات في الجانب التطبيقي في حقبتي الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي، ساهمت في إنشاء تكتلات إقليمية جديدة تختلف في الإطار والبناء عن تلك المعروفة سابقا من خلال تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية). ولقد ارتبطت هذه التغيرات بالانفتاح والتكامل الاقتصادي في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة، والتي لقيت اهتمام بعض الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير انتشار الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة.

العالمية للتجارة، كالمشتريات الحكومية، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، تنقل الأشخاص والعمالة، التعاون النقدي والمالي، قضايا الاستثمار والمنازعات، ولقد أدى هذا التحرير المتزايد وشموله قطاعات لم تعالج في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى ظهور مفهوم جديد أطلق عليه مفهوم" المنظمة العالميّة للتّجارة مع الإضافة".

ويُشير مفهوم "المنظمة العالميّة للتّجارة مع الإضافة " إلى اتّفاقيّات التّكامل الإقليمي التي تتجاوز مقتضياتها ما تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة، ففضلا عن الطبيعة التفضيلية لاتفاقيّة التكامل في ميادين التعريفات (مُقارنة بحقوق البلد أكثر رعاية) والخدمات (مقارنة بعروض الخدمات المُقدّمة من قبل الأطراف في منظّمة التجارة العالميّة) تشمل هذه الفئة من الاتفاقيات ميادين لم يتم مُعالجتها جُزئيا أو كُليّا في إطار اتّفاقيّة المنظمة العالميّة للتجارة مثل[2]:

- اعتماد مقتضيات الاتفاقية المتعددة الأطراف في إطار اتّفاقيّة التكامل الإقليمي حول الصّفقات العُمومية (خاصة فيما يتعلق بمبادئ المعاملة الوطنية وبدون تمييز).
- إدراج المسائل الجديدة والمُعدّلة " ضمن الاتفاقية وهي مسائل غير واردة على المستوى المُتعدّد الأطراف مثل الاستثمـــار، حمـــاية العلامات الجُغرافي والمُنافسة.
- إدراج التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التّجارية لحقوق الملكيّة الفكريّة **TRIPS** للمنظمة العالميّة للتّجارة أو ما يُعرف بـ **TRIPS PLUS** خاصة في المسائل الحسّاسة كالصحة، العلامات التجارية، حماية المعرفة، براءات الاختراع وحقوق المؤلّف[3].

كما اكتسب مفهوم التوجه الإقليمي المفتوح " الإقليمية المفتوحة" أهمية في الآونة الأخيرة باعتباره أحد المبادئ الرئيسية لتجمعات التكامل الجديدة، ويمكن اعتبار هذا المبدأ الذي يعبر عنه بأشكال مختلفة، تطبيقا ملموسا للمبدأ الأعم المتمثل في توجه السياسات العامة الوطنية نحو الخارج وذلك على النقيض من سياسة استبدال الواردات أو الاستثمارات على المستوى الوطني أو الإقليمي، وتتخذ صفة الانفتاح صورتين أولهما تنفي عن التجمع التكاملي الاقتصار على الأعضاء بعينهم، حيث تستطيع أيّ دولة تلتزم بالتمسك بقواعد الإقليمية الانضمام إلى تلك الاتفاقية' ومثال ذلك تجربة الاتحاد الأوروبي الذي انطلق بستة دول وأصبحت تضم مُؤخرا 27 دولة، أمّا الصّفة الثّانية للإقليمية

[2] المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعـــضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، 12-14 ماي 2009ص38.

[3] الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتّفاقيّات منظّمة التّجارة العالميّة، واتّفاقيّات الشّراكة الأوروبيّة ومنطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى حالة جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشميّة، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 12.

المفتوحة فنشأت في رحاب تجربة الآسيان التي حرصت رغم تمسك الرّابطة بحدود إقليمها الذي يضمّ الّدول العشر الأعضاء على إقامة علاقات وثـيقة مـع أطراف خـارجية مثّلـت شـركاء تجاريّين أقوياء من خارج الإقليم.

ويشكل التوجه الإقليمي المفتوح بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة أساسا باتساع نطاق التحرير ليشمل الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار،.....، والتعاون النقدي والمالي بين الدول أعضاء التكتل التي تضم في بعض الحالات دولا متقدمة تشكل فيما بينها أهم الحوافز والمؤثرات التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل اتفاقيات التكامل الإقليمي الجديدة، وهذا عكس ما كانت عليه التكتلات القديمة التي من خصائصها وجود إجراءات ضد تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- اتّفاقيّات التّكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار هو مفتاح رئيسي للتّنمية الاقتصاديّة وقد أصبح من أهم أهداف الدّول التي تسعى لتحقيق تكامل إقليمي، فالتّحرير التّجاري المُلازم لاتّفاقيّات التّكامل الإقليمي وما ينجم عنها من اتّساع حجم السّوق وإعادة توزيع الموارد النّاشئة عن إزالة القيود داخل المنطقة التّكامليّة يُؤدّي إلى خلق فرص وبيئة استثمارية جديدة من شأنها أن تكون حافزا للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، فالتغيُّرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج وما يُصاحبها من زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق وُفُرات الحجم يُتيح للمنشآت أرصدة إضافية للاستثمار، كما يُؤدّي نُمو حجم السّوق إلى توليد توقُّعات بزيادة إضافيّة للاستثمار بزيادة الأرباح المستقبليّة ممّا يُنعش الإنفاق الاستثماري داخل القُطر، بالإضافة إلى ذلك فإنّ إزالة القُيود داخل المنطقة المُتكاملة يؤدّي إلى إنشاء منطقة متكاملة لرأس المال يسهل فيها انتقال الأموال بين البلاد الأعضاء، ممّا يُؤثّر في حجم الاستثمارات وتوزيعها، ممّا يتيح إعادة توزيع الموارد من مصادر العرض ذات تكلفة عالية إلى المصادر الأقل تكلفة[4].

كما يُتيح كِبَرُ حجم السّوق الفرصة للاستثمارات الأجنبيّة للدّخول إلى السّوق الإقليميّة بإنشاء فروع لها إعادة توزيع الموارد من مصادر العرض أو عن طريق التّكامل الاستثمار في المشاريع الوطنيّة وذلك بسبب ما توفّره اتّفاقيّات التّكامل من جاذبية لرأس المال الأجنبي، فهي تمنحه سوقا واسعا لتصريف منتجاته وُتكسبه إمكانية الوصول إلى كل السّوق دون الحاجة إلى إعادة توزيع مواقع الصّناعات المنافسة وتُمكّنُه من الاستفادة من الميزات التي تُمنح للمنتجات المحلية (مثل العمالة وإنشاء منصات للتّصدير..,الخ).

كما يمكن أن تحفزّ قوى السوق المتسعة زيادة فعالية الاستثمارات من خلال الابتكار المتواصل, حيث يمكن أن يشكل منتج أو نسق جديد امتيازا تنافسيا لوقت معيّن إلى غاية

[4] إسماعيل نزال الغرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي و التكامل الاقتصادي العربي، مؤسسة الجمعية العلمية للطباعة، 1975، ص42.

ظهور منافس آخر يقترح معطيات وظروفا أحسن وأفضل[5]. وهكذا تشجع الحاجة للتجديد تدفق الاستثمارات نحو التكنولوجيات الجديدة وتنويع مناهج الإنتاج الجديدة والتوزيع وابتكار منتجات جديدة، وتمارس هذه الاستثمارات, بصفة عامة، أثرا مضاعفا على الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادات جديدة للإنتاج والدخـول ومضاعفة الطلب، والجدول التالي يبين أثار اتفاقيات التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم:1: أثار اتفاقيات التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من خارج المنطقة
الأحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/أو حمايته في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم، بم فيهم المستثمرون الموجودون من بلدان ثالثة من خارج المنطقة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حاليًا داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفية الاستثمار	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية "مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير" نتيجة للاتفاقات الإقليمية أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الاونكتاد، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، الأمم المتحدة، جنيف، جانفي 2013، ص5.

ويشير الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتزايد بين بلدان المنطقة الواحدة نتيجة لرفع القيود المفروضة على الاستثمارات "مثل تحرير الاستثمار في صناعات معينة" أو تقليص تكاليف المعاملات "الناتج مثلا عن إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء أو تقارب نظم السياسات"، ويمكن أن يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة نتيجة لاتساع حجم السوق، وهذا عامل هام خصوصًا بالنسبة إلى المجموعات الإقليمية التي تضم اقتصاديات صغيرة، أو نتيجة للآثـار المترتبة على إحلال الواردات، في الحالات التي ينطوي فيها التكامل الاقتصادي الإقليمي على حواجز خارجية أمام التجارة فيُلجأ إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتفادي التعريفات الجمركية، ويمكن أن يتزايد الاستثمار من خارج المنطقة أيضًا نتيجة تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الإقليمي.

[5] UNCTAD, World Trade & development report 2007, OP CIT. P: 16.

ويؤثر التكامل الإقليمي أيضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جراء قيام الشركات عبر الوطنية بترشيد مرافق الإنتاج داخل المنطقة، نظرًا لاستفادتها من انخفاض تكاليف التجارة داخل المنطقة، ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو إلى تحويل اتجاه الاستثمار بما يسمح تخفيض الحواجز التجارية، مثلا، باستفادة بعض الشركات من وفورات الحجم بتركيز أنشطتها على الصعيد الوطني والعمل في أسواق إقليمية أوسع نطاقًا في الوقت ذاته.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة جنوب شرق أسيا " الآسيان":

3-1 مدخل تعريفي لرابطة جنوب شرق أسيا:

أنشئت رابطة الآسيان بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 08 أوت 1967 وذلك كنوع من الحلف السّياسي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، غير أنّه مع مرور الوقت أصبحت الرّابطة تهتم أكثر فأكثر بالتعاون في مجالات أوسع (سياسيّا، اقتصاديّا، أمنيّا وثقافيّا)، وضمّت الرّابطة في البداية خمس دول هي ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، الفلبين وتايلندا، ثم انضمّت إليها كل من بروناي في جانفي 1984 وفيتنام في جويلية 1995، لاووس و مينمار في 1997 وأخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999، وتُعتبر ماليزيا من أهم المتحمّسين لهذا التكتّل الذي بدأ يُركّز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدّول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع، تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتُنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصّناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشّديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المُطبقة من طرف الدول المُتقدّمة كأمريكا وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدّول[6].

وفيما يخصّ الأهداف التي قامت عليها الرّابطة، فإنّ إعلان بانكوك حدد أهداف الرّابطة كما يلي:

- تعزيز الدّراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المُشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدّول الأعضاء.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدّوليّة والإقليميّة،
- تبادل المُساعدات في مجال التدريب، والبحوث العلمية والمهنية والتقنيّة،
- تشجيع السّلام والاستقرار الإقليميّين وذلك باحترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3-2 تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة الآسيان:

[6] رميدي عبد الوهاب، خالفي علي، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)، نموذج الدّول النّامية للإقليميّة المنفتحة، مجلّة اقتصاديّات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص81.

تعتبر الآسيان إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة الذي بنت استراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط تجارية متينة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وتجاوزها ليشمل قطاعات أكثر أهمية، كتحرير تجارة الخدمات، والتعاون في الميدان النقدي والمالي، بالإضافة إلى إيجاد روابط أكثر متانة في مجال الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء منطقة استثمار حُرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية وذلك بإلغاء الحواجز في أجل أقصاه 2010، بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة لكافة المستثمرين في أجل أقصاه 2020 وذلك بغية فتح جميع القطاعات في وجه المُستثمر الأجنبي، إلغاء الحماية تدريجيا ومنح المُعاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين مع تبسيط آليات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، كما تمّ وضع مُخطط للتعاون الصّناعي لتشجيع التّنمية الصّناعيّة داخل منطقة وذلك من خلال تقاسُم الموارد ورأس المال. وبموجب المخطط يمكن لشركتين أو أكثر من الدول الأعضاء داخل المنطقة أن تتجر فيما بينها برسوم جمركية منخفضة على أساس تفضيلي وتتمتع بإجازة المحتوى المحلي وإزالة القيود غير جمركية أخرى، والغاية منها تشجيع أنشطة التصنيع المشتركة التي تُتيح وُفُرات الحجم وخفض تكاليف المُدخلات، ويُعتبر هذا حجر الزّاوية في نجاح التنمية الإقليمية للرّابطة، وقد نفذت استراتيجيات التنمية الصّناعيّة من خلال تجارة إقليمية أكثر تحرُّرا وليس عن طريق الحماية[7].

وبالإضافة إلى ذلك عمدت دُول رابطة الآسيان على التّفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، ولقد مكنت الالتزامات التي تمّ اتّخاذها في هذا الشّأن من تحرير التّجارة في القطاعات ذات الأولويّة مثل النّقل الجوّي، الخدمات المقدمة إلى مقاولات الإنشاء والتعمير، الخدمات الماليّة، النقل البحري، الاتصالات اللاسلكية والسلكية، بالإضافة إلى التوقيع على عدّة اتّفاقيّات تشتمل التعاون في مجال حقوق الملكية، التعاون النقدي والمالي وإنشاء سوق للسندات الإقليمية ولقد ساهم ذلك في توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة الفرعية التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي، كما ساهم توسيع نطاق الرابطة ليشمل كل من الصين، كوريا واليابان بما يعرف بتجمع " آسيان +3" إلى توسيع نطاق السوق وتوسيع مجالات التعاون خاصة في المجال النقدي والمالي الذي أسس ما يعرف بسوق السندات الإقليمية الذي يلعب دورا محوريا في تشجيع الاستثمار داخل الرابطة،

هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهمت الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى الوطني بصورة كبيرة في في زيادة التدفقات الاستثمارية داخل رابطة الآسيان، فالدول الأعضاء وبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة على مستوى التكتل عمدت إلى تكييف

[7] الاسكوا، منطقة التجارة العربية الكبرى، إلى أين نحن ذاهبون، مرجع سابق، ص7.

سياساتها بما يستجيب للتغيرات الدولية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال[8]:

- إنشاء بنية أساسية مكملة للاستثمار الخاص بطريقة لم يسبق لها مثيل في بقية الدول النامية،
- اتباع مزيج من السياسات الضريبية وكل ما يتعلق بالأسعار النسبية للسلع الرأسمالية المتحققة وذلك عن طريق الحفاظ على رسوم جمركية منخفضة من السلع المستوردة،
- استعمال الكبح المالي ويعني الحفاظ على معدلات الودائع والإقراض بأدنى من مستوى السوق كما هو الحال في ماليزيا وتايوان وتايلندا،
- إصلاح الجهاز المصرفي والمالي وذلك بتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال.

كما قامت غالبة الدول الأعضاء في الرابطة بتعزيز الشفافية عملية الحصول على المعلومات الاقتصادية في المنطقة وتحليل العلاقة بين النفاذ الشفاف إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال وتخفيف من الفساد، كما حرصت حكومات دول رابطة الآسيان تحقيق استقرار في أسعار الصرف لعملاتها وتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة بإتباعها سياسات نقدية ومالية منتقاة بدقة بما يخدم اقتصادياتها ونتيجة لذلك، ارتفعت خلال السنوات الماضية حصة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الرابطة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي الوافد إليها إلى 11% من إجمالي التدفقات العالمية سنة 2011 مقابل 2% سنة 2000 وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يدعم الاتجاه السائد في تدفقات الاستثمار التقييم الإيجابي لفعالية التكامل الإقليمي ومنطقة الاستثمار لرابطة الآسيان وهذا ما يبرزه الشكل التالي.

الشكل رقم 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لرابطة الآسيان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي "1980- 2011"

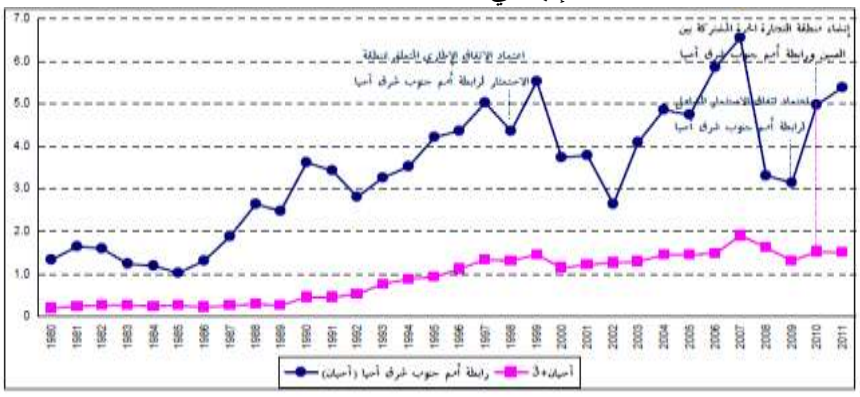

[8] جون بيج، معجزة بلدان جنوب شرق أسيا، البناء أساس للنمو، مجلة التمويل و التنمية، مجلد31، عدد1، 1994، ص3.

المصدر: الاونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص 14

وفي الأخير نشير إنّ إقبال حُكومات الدّول على اتفاقيّات التّكامل الإقليمي باعتبارها حلاّ سحريّا لمُشكلات الاستثمار ليس أمرا مضمونا، لأنّ الواقع يُثبت عكس ذلك، فجذب الاستثمار يحتاج إلى أكثر من مجرد تسهيلات على الحدود بل يتطلّب بيئة قانونيّة وتنظيميّة مُناسبة تُساعد على تدفُّق رؤوس الأموال الأجنبيّة وتُساهم في خلق العائدات المُواتية التي يُمكن أن تساهم في رفع العائدات المتوقَّعة وتخفيض التّكاليف عن الاستثمارات المُنتظرَة. وهذا ما نوجزه في العناصر التالية:

- الخلفية المؤسسية أو مناخ الاستثمار والتي تضم المعوقات المحلية للاستثمار الخارجي المباشر السياسات التقييدية المتعلقة بالاستثمار، وتكاليف المعاملات المتعلقة بالخدمات

المالية والنقل والأعباء الإدارية.

- توفر الموارد البشرية، فتوفر اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة أصبحت ميزة جذابة للمستثمرين العالميين وخاصة للمواقع الفنية والمتوسطة.
- وجود شركات محلية ذات كفاءة التي يمكن أن تساهم في مواجهة متطلبات نجاح الاستثمار الأجنبي.
- الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم.

خلاصة:

من خلال دراستنا للتأثير الذي يمكن أن تمارسه اتفاقيات التكامل الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن استنتاج العناصر التالية:

- تلعب اتفاقيات التكامل الإقليمي دورا محوريا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لما توفره من سوق واسع وبيئة استثمارية مواتية،
- يلعب التوجه الاقتصادي المفتوح للتكتلات الاقتصادية دورا محوريا في مدى جاذبية اتفاقيات التكامل الإقليمي بالنسبة للمستثمر الأجنبي،
- يؤدي اتساع نطاق التحرير داخل اتفاقيات التكامل الإقليمي ليشمل المواضيع المتعلقة بالخدمات، حقوق الملكية، التعاون النقدي والمالي دورا محوريا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونشير في الأخير أنه عند عقد أي اتفاقية تكامل إقليمي يجب الالتفاف إلى أهمية زيادة الحافز للاستثمار في النهوض بالموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فالسّماح بحُريّة وتنقُّل وتوطين رؤوس الأموال داخل دُول التّكامُل يُسهّلُ استغلال موارد جديدة في مختلف قطاعات النّشاط الاقتصادي ممّا يُساهم في تسهيل عمليّة التّراكم الرّأسمالي وزيادة معدّل النمو.

المراجع:

- الاونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، الأمم المتحدة، جنيف، جانفي 2013
- المركز الإسلامي للتنمية، تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، 12-14 ماي2009
- الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتّفاقيّات منظّمة التّجارة العالميّة، واتّفاقيّات الشّراكة الأوروبيّة ومنطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى حالة جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشميّة، نيويورك، 2005.
- الاسكوا، منطقة التجارة العربية الكبرى، إلى أين نحن ذاهبون، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
- جون بيج، معجزة بلدان جنوب شرق أسيا، البناء أساس للنمو، مجلة التمويل و التنمية، مجلد،31، عدد1، 1994، ص3
- رميدي عبد الوهاب، خالفي علي، رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، نموذج الدّول النّامية للإقليميّة المنفتحة، مجلّة اقتصاديّات شمال إفريقيا، العدد السادس .
- إسماعيل نزال الغرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي، مؤسسة الجمعية العلمية للطباعة، مصر، 1975.
- احمد رفيق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة. من الموقع www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp تم التحميل بتاريخ 25 جانفي 2013
- UNCTAD, World Trade & development report 2007